الآن وعلى مرأى ومسمع من العالم أجمع تنتهك الحكومة الإسرائيلية أبسط قوانين حقوق الإنسان فى الأراضى العربية المحتلة . ويبدو أن سياسة التطرف الإسرائيلية بوجه عام تقوم أساسا على : أن كل ما يسمى بحقوق البشر أو الإنسان لا وجود له إطلاقا إلا فى عالم المثل الذى يمكن تطبيقه فقط عمليا فى ذلك العالم .

من الذى يحكم.. التطرف أم.. التطرف ؟!

ميرڤت الحصرى

● ويتحدى بيجين وزير الدفاع الجديد قرارات الأمم المتحدة والجمعية العامة والمواثيق الدولية وحقوق الإنسان .. وجميع شعوب العالم المتحضر . بدعوى الأمن لإسرائيل !

هذا أصبح الانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان فى الأرض المحتلة قانونا مألوفا فى معاملة السكان الفلسطينيين فى الأراضى . فى السجون والمعتقلات الإسرائيلية . بل فى الحياة العادية اليومية . فهو جزء لا يتجزأ من السياسة التى مارستها ومازالت تمارسها اسرائيل تحت سمع وبصر الأمم المتحدة . ضاربة بالمواثيق الدولية وبحقوق الانسان عرض الحائط .

ان العالم اجمع لا يجهل حقوق الإنسان . التى وافقت عليها الجمعية العامة . وتم إعلانها عام ١٩٤٨ . ولأول مرة فى التاريخ أصبحت تبعة حماية حقوق الإنسان وإقرارها تقع على عاتق المجتمع الدولى . ونرى أحد بنودها ينص على أحقية كل إنسان فى التحرر من التعذيب أو التعرض لضروب . من المعاملة أو العقوبة القاسية أو المهينة للكرامة الإنسانية . وأحقيته فى التحرر من القبض عليه أو حبسه أو نفيه بغير مسوغ قانونى . وحق كل إنسان فى محاكمة مستقلة شريفة .

أين تقف إسرائيل من هذه المادة بالنسبة لمعاملة المواطنين العرب فى الضفة الغربية وقطاع غزة ؟

ان ماشهدته وتشهده حاليا الضفة الغربية والأراضى العربية المحتلة من قبل سياسة الحكومة الإسرائيلية المتطرفة أو تطرف الجماعات الإسرائيلية على حد سواء . هو بكل المقاييس عمل اجرامى بشع فى حق الإنسانية . فسلسلة الأحداث المتتالية . والتى كان آخرها إبعاد رئيس بلدية الخليل وحلحول وقاضى الخليل الشرعى . تم لم تمر عدة أيام على هذا الحادث . حتى وقعت سلسلة من الانفجارات دبرتها يد التطرف الإسرائيلية .

لا نستطيع هنا أن نحدد : هل هذا بفعل السلطة الإسرائيلية أو الجماعات اليهودية فكلتاهما سواء . ففى مدن الضفة الغربية كان الضحية بسام الشكعة . عمدة نابلس الذى فقد ساقيه . وكريم خلف عمدة رام الله بترت إحدى ساقيه وقدم الساق الأخرى .

تلك الأحداث – وهى فقط حلقة فى سلسلة التصرفات غير الشرعية – التى قامت بها السلطات الإسرائيلية بدءا من الاستيلاء على الأراضى العربية فى القدس الشرقية وفى الضفة الغربية . وإقامة المستوطنات بصورة سرطانية . ومصادرة الأموال الفلسطينية وانتهاء بتعذيبهم وطردهم خارج أرضهم ومعاملتهم معاملة أدنى من مستوى الآدمية .

إننا نذكر إسرائيل بأنه فى سنة ١٩٧٥ م أصدرت الجمعية العامة إعلانا يؤكد أن أى عمل من أعمال التعذيب أو المعاملة غير الإنسانية أو العقوبة القاسية هو مخالفة للكرامة الإنسانية . ويجب أن تدان تلك الدولة بصورة رادعة . باعتبارها تمارس انتهاكا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية .

فهل أدينت إسرائيل . ونالت العقاب الرادع طبقا لهذه المادة .

إننا نريد إجابة واضحة من العالم ومن الهيئات العالمية المختصة على ما يجرى الآن فى الضفة الغربية خاصة بعد الذى بذلناه فى سبيل تحقيق السلام واستمرار مفاوضات الحكم الذاتى .

وإن كانت إسرائيل تجهل أو تتجاهل أبسط الحقوق الإنسانية فإننا نتناول بعضا منها على سبيل التذكرة . حتى تعيها الآذان الصاغية ويستيقظ ضمير العالم الحر لإدانتها بعد أن أميط اللثام عن الوجه الحقيقى لإسرائيل . ليعرف العالم أجمع كيف تطبق إسرائيل جهدا قانون حقوق الإنسان وإهدار كرامة الإنسان العربى الفلسطينى فى أرضه .

ونرى من الأشياء المألوفة فى الأراضى المحتلة أن أوامر الحبس والقيود على السفر والاعتقالات بدون محاكمة والعقوبات الجماعية بحظر التجول ونسف البيوت فى المدن والقرى تجرى بمعدل يثير القلق .

شاهد من أهلها

وكما يقول وزير العدل الإسرائيلى السابق « يعقوب شابيرو » إزاء السياسة التى تنتهجها السلطات الإسرائيلية ضد العرب والمعتقلين : إن النظام الذى أنشىء فى فلسطين منذ صدور قوانين الدفاع لا نظير له فى أى قطر . ولم تكن هناك قوانين جائرة كهذه التى تتبعها إسرائيل ولا فى المانيا النازية نفسها .

كما أيد ذلك وزير الداخلية السابق بقوله : إن العرب فى إسرائيل كاليهود فى ألمانيا النازية يعتبرون رسميا مواطنين من الدرجة الثانية – إن لم تكن أدنى – وهذه حقيقة سجلت فى بطاقاتهم الشخصية .

واتهمت حركة السلام الآن « حكومة بيجين » بأنها فقدت السيطرة على الأراضى وأنها تعرض حياة كل من الإسرائيليين والعرب للخطر .

ومن هنا نجد أيضا أصواتا قومية حرة داخل إسرائيل تدين تلك السياسة التى تتبعها السلطات الإسرائيلية فى الأراضى المحتلة .

وقد أعرب بسام الشكعة عمدة نابلس بعد أن أجريت له العملية . عن اعتقاده بأن مناحم بيجين رئيس الوزراء ووزير الدفاع حاليا . سوف يستمر فى سياسته الخاصة بتصفية الزعماء الفلسطينيين . كما أنه يعمد إلى تصفية شخصيات أخرى فى الضفة الغربية . سواء بأيدى العصابات اليهودية الإرهابية أو الجماعات الدينية المتطرفة التى شكلت خصيصاً لهذا الغرض . أو سياسة

الحكومة الاسرائيلية ذاتها . فهم جميعا يحققون نسيجاً واحدا . حيث الكل فى واحد .

ويبدو لنا أن هذه التنظيمات الإرهابية التى يجمعها « التطرف » . قد قامت بتحركاتها منفردة . ولكنها فى الواقع تنفذ سياسة حكومية عليا .

إن ما حدث لبسام الشكعة وغيره من المناضلين الفلسطينيين . هو نموذج من نماذج الإرهاب الذى تمارسه سلطات الاحتلال . ليس فقط ضد الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة . ولكن بدأ يتصاعد ويتجه إلى شخصيات وأحزاب اسرائيلية تؤيد السلام الشامل والاعتراف بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطينى .

وقد قامت جماعة تسمى « الإرهاب ضد الإرهاب » بهجوم على مقر حزب « شيلى » الإسرائيلى اليسارى الذى يتزعمه « أورى أفنيرى » رئيس تحرير مجلة « هاعولام هازيه » لتأييده لحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره .

كما تلقت المحامية الإسرائيلية فيليتسيا لانجر المعروفة بدفاعها عن المناضلين الفلسطينيين أمام المحاكم الإسرائيلية . تهديدات بنسر سابقيا . مثلما حدث لرئيسى بلديتى نابلس ورام الله . وقد تلقت لانجر باقة من الزهور تحمل بطاقة كتب عليها : نتمنى لك أن تعيشى ١٢٠ عاما وسافاك ملقاتان على الأرض .

وإننا لا ننسى أنه فى عام ١٩٧٥ م . أصدرت فيليتسيا لانجر كتاباً فى باريس تحت عنوان « إلى أشهد » تناولت فيه بعض القضايا التى دافعت فيها عن المواطنين العرب . وهاجمت إجراءات الإرهاب التى اتخذت ضدهم . وقالت إنه لاشرعية أمام المحاكم الإسرائيلية فى الأرض المحتلة .

ويبقى هنا أن نتساءل هل : أدت ممارسة أساليب الإرهاب والتدمير المختلفة إلى إرغام المواطنين العرب على الخضوع والاستسلام فى حقهم الطبيعى والشرعى ؟ . . .

ومن واقع الأحداث المتابعة فى الضفة الغربية والقطاع نجد أن التطرف هو الذى يحكم تلك الأراضى . والتى تمد له الحكومة الإسرائيلية ذاتها يد العون على هيئة التهاون فى مواجهة الأعمال الارهابية ضد السكان الفلسطينيين أصحاب الأرض . . الأمر الذى شجع مثل هذه الحركات المتطرفة أمثال جماعة « جيوش الجونم » وحركة « ابناء صهيون » على ارتكاب مثل هذه الجرائم البشعة وتصعيد أعمالهم الارهابية .

وما يثير الدهشة هو أن هذه الاعتداءات تجىء فى اليوم الأول الذى يتولى فيه « مناحم بيجين » رسميا مهام وزارة الدفاع إلى جانب رئاسته للحكومة . . فهل يباشر بيجين عمله الارهابى مرة أخرى حيث كان سابقا أحد أعمدة منظمة « الأرجون » الإرهابية ؟ .

أو أنه سئم من مفاوضات السلام والحكم الذاتى وأراد نسفها بما يرتكب من أعمال إجرامية تحت سمعه وبصره ؟ .

أزمة . . الكسندرا

وإننا لا ننسى التقرير الذى قدمته الدبلوماسية الأمريكية « السكندرا جونسون » سنة ١٩٧٩ م للولايات المتحدة عن أساليب التعذيب الوحشية والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان فى معاملة المواطنين العرب فى الأراضى المحتلة والمعتقلات الإسرائيلية . وقد أثار هذا التقرير جدلا عنيفا فى الرأى العام العالمى . وتسبب فى أزمة أمريكية إسرائيلية . ولهذا فقد اتهمتها الادعاءات الإسرائيلية بأنها مختلة عقليا .

ومن الغريب أن يرد وزير العدل الإسرائيلى « شموئيل تامير » على تقرير إساءة معاملة العرب فى الأراضى المحتلة والمعتقلات بقوله : إنها محاولة لتلطيخ سمعة بلدنا وطريقة حياته فهذه ادعاءات هستيرية . . وهل مازالت تلك ادعاءات بعد وقوع الأحداث الأخيرة . وكان لها صداها الواسع فى جميع أنحاء العالم الذى استنكر تلك الأعمال البشعة .

ألم يحن الوقت أمام الولايات المتحدة الأمريكية فى سياستها الجديدة أن تميط اللثام عن وجه إسرائيل الحقيق أمام الرأى العام الأمريكى . . وتوضح مدى انتهاك إسرائيل لحقوق الإنسان . وبذلك تتغير الصورة المثالية التى تشيع بها الشعب الأمريكى عن مثالية الديمقراطية الإسرائيلية .

إن تصرفات إسرائيل فى الضفة الغربية وقطاع غزة هى دليل واضح على مساوىء الاحتلال العسكرى والحكم العسكرى فى الأراضى المحتلة . ولهذا يجب وضع حد للممارسات الارهابية التى تكرسها الحكومة العسكرية الإسرائيلية فى تلك المناطق . تلك السياسة سيكون لها تأثيرها الواضح على عملية السلام ذاتها . وحيث تتناقض مع جميع المعايير الدولية وتنتهك الحقوق الأساسية التى تكفل للفرد حريته وآدميته .

يأتى هذا للأسف فى وقت نحن أحوج ما نكون فيه إلى تهيئة المناخ لمفاوضات الحكم الذاتى وتحقيق السلام الشامل .

وبعد تلك الأحداث تسقط كل دعاوى ومطالبات إسرائيل بأن تتولى هى بنفسها شئون الأمن فى الأراضى المحتلة . وتثبت من جانب آخر أنه يجب أن يتولى الفلسطينيون شئون الأمن فى الضفة والقطاع فى إطار حكم ذاتى كامل يكفل لهم الأمن والأمان . ويهيىء للتحرك نحو حل عادل للقضية الفلسطينية .

وأخيرا . . هل تحركت الأمم المتحدة لردع إسرائيل فعليا بعد أن ثبتت إدانتها ؟ هل ثارت لجنة حقوق الإنسان التى ترتكب باسمها أبشع صور الاهدار وانتهاك حقوق الإنسان ؟

هل ارتفعت أصوات العالم الحر إزاء الأعمال السافرة والتعسفية التى يمارسها التطرف الإسرائيلى على مرأى ومسمع منه ؟ .

لهذا يحق لنا أن نضع إسرائيل وراء القضبان . ليشير العالم بأصابع الاتهام إليها . ليصدر عليها أقسى وأقصى عقوبة إزاء ما تقترفه من سياسة بشعة فى حق الإنسان العربى الفلسطينى الذى هان عليه الموت بدلا من أن يحيا حياة لا إنسانية فيها فى مجتمع أدنى من مستوى الآدمية .

□

بدء الاشتباكات الدامية بين سلطات الاحتلال الإسرائيلى والعرب . تحافظ إسرائيل على الأمن داخل الضفة الغربية ! !